

المسلحة ومنع تصعيدها، وعلى ما يتحقق بفضل ذلك من فوائد للسلم والتنمية والعلاقات الودية ما بين الدول كافة؛

وكرر تأكيد ما يُعلِّقه على إقامة العدل وسيادة القانون في مجتمعات ما بعد الصراعات وعودتهما على جناح السرعة إلى هذه المجتمعات من أهمية في تحقيق المصالحة الوطنية، وتوطيد الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان؛

وسلّم مجلس الأمن كذلك بتزايد أهمية الجوانب المدنية لإدارة الصراعات في معالجة حالات الأزمات المعقدة وفي منع تكرار حدوث الصراعات، وأقر بأهمية التعاون المدني - العسكري في إدارة الأزمات؛ وأحاط مع الاهتمام بالاقتراح المهم الذي قدمه الأمين العام من أجل إنشاء لجنة لبناء السلام؛

وأقر بأن نجاح عملية بناء السلام في مجتمعات ما بعد الصراعات إنما يقوم على أساس أن حماية المدنيين وتوطيد سيادة القانون وإقامة العدل في المرحلة الانتقالية ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادةهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم وإعادة تأهيلهم، وإصلاح القطاع الأمني والإصلاح الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي عناصر يكمل بعضها بعضاً، وأن تولي البلدان زمام الأمور بنفسها له دور هام ينبغي أن يدعمه المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الإقليمية.

باء - مسؤولية مجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعمليات حفظ السلام الدولية

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٢٢٨ المعقودة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥
في الجلسة ٥٢٢٨ المعقودة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥^(٢٦)، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة أدلى بها وكيل

(٢٦) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن هذه المناقشة، انظر الفصل السادس، الجزء الثاني، القسم بء، الحالة ١١ (أ)، في ما يتعلق بالعلاقات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأكد ممثل الصين إنه ينبغي لمجلس الأمن، بصفته جهاز الأمم المتحدة الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن السلام والأمن الدوليين، بالطبع، أن يضطلع بدور ريادي في منع الصراعات وإدارتها، وإن منع وحل الصراع الفعالين، فضلاً عن الإعمار في حالات ما بعد الصراع، تعد وظائف أساسية لمجلس الأمن في الاستجابة للأزمات الإنسانية. وأكد أنه ينبغي لكل المشاركين في جهود إعمار حالات ما بعد الصراع أن يلتزموا بمقاصد ومبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي المعترف بها دولياً، وينبغي أن يحترموا سيادة البلدان المعنية وسلامتها الإقليمية^(٢٣).

وأعرب ممثل بيرو عن اعتقاده بأنه لأجل تحسين استجابة مجلس الأمن للأزمات الإنسانية، فيمكن للأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس أن يتوصلوا إلى اتفاق شرف في ما بينهم بعدم استخدام حق النقض عندما يتعلق الأمر بأزمات تنطوي على جرائم ضد الإنسانية، مثل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتطهير العرقي والإبادة الجماعية^(٢٤).

وأدلى الرئيس ببيان باسم المجلس^(٢٥)، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أكد من جديد المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ووضع نصب عينيه مسؤوليته الأساسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين؛

وساوره قلق عميق إزاء الآثار الإنسانية والسياسية والاقتصادية المدمرة المترتبة على الصراعات المسلحة؛ وشدد على الضرورة السياسية والمعنوية العليا المتمثلة في منع نشوب الصراعات

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٥-٢٦.

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٢٥) S/PRST/2005/30.

على العنف الجنسي والاستغلال والتصدي لهما. وكرر وكيل الأمين العام قوله إن التعامل مع مبادرات الفيروس/الإيدز في حفظ السلام يجب أن يكون جهدا مشتركا يشمل الدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات والأمم المتحدة ووكالات أخرى والبلدان المضيفة^(٢٨).

وقال المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إن مجلس الأمن بإيرازه أن انتشار الفيروس/الإيدز سيشكل خطرا على الاستقرار والأمن، قد حوّل، من خلال القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، كيف ينظر العالم إلى الإيدز. وأعرب عن أسفه لأنه رغم تنفيذ برامج واسعة النطاق لمنع فيروس نقص المناعة البشرية وبرامج العلاج، فإن التهديد الذي يشكله وباء الإيدز لم ينخفض على الإطلاق. وأثنى على إدارة عمليات حفظ السلام على منجزاتها في تسهيل وصول الاستجابات للإيدز إلى كل بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأشار أيضا إلى أن عددا صغيرا، ولكنه متناسلا، من القادة الأمنيين والعسكريين والسياسيين يتفهمون الآن تفهما تاما الحاجة إلى التصدي للإيدز، وبدأوا استثمارا في هذا المجال. ولكن يتعين توفر القيادة القوية ليس فقط في المجلس ولكن في كل بلد أيضا، لكي تصبح الاستجابة للإيدز جزءا من صميم الاهتمام العسكري في كل مكان. وأعرب عن أمله في أن يجعل المجلس ذلك هدفا واضحا يحقق في نطاق زمني محدد وأن يضمن أن تعطى لكل بعثات حفظ السلام الوسيلة للوفاء بمسؤولياتها فيما يتعلق بالإيدز^(٢٩).

وأقر أعضاء المجلس بأن الإيدز يفرض تهديدا على الاستقرار والتنمية الاجتماعية الاقتصادية والأمن في البلدان

(٢٨) S/PV.5228، الصفحات ٢-٧.

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١٠.

الأمين العام لعمليات حفظ السلام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس.

وقال وكيل الأمين العام إن البعض قد تساءل في البداية عما إذا كان هذا الأمر ينتمي إلى جدول أعمال مجلس الأمن^(٢٧)، ولكن هذا القرار قد وفر الهزة التي وضعت مرض الإيدز على شاشة رادار إدارة عمليات حفظ السلام وهو ما يستحقه. ومنذ اتخاذ القرار وضعت الإدارة استراتيجية شاملة لخفض المخاطر التي تواجه أفراد حفظ السلام فيما يتصل بالإصابة بذلك الفيروس أو نقله خلال بعثتهم. وناقش وكيل الأمين العام جملة أمور منها دعم الدول الأعضاء الذي كان عاملا حاسما في نجاح برامج الإدارة للإيدز؛ واستراتيجية الإدارة؛ والتعاون بين الإدارة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة؛ وبرامج الاتصال المتعلقة بالإيدز التي تستهدف على وجه الخصوص المجتمعات المحلية، وأجريت دراسة استقصائية لتقييم برامج التدريب التي تقدمها الإدارة، التي أوضحت أن الوعي كان مرتفعا لكن الدعم من هيكل القيادة كان ضئيلا. وأكد على ضرورة ضمان أن تعتبر التوعية في مجال الإيدز إحدى مسؤوليات القيادة، وكفالة الانتقال من الأقوال إلى الأفعال على أعلى المستويات. ولا تتركز جهود الإدارة على كيفية تخفيض خطر انتقال فيروس نقص المناعة البشرية فحسب، بل أيضا على تدريب حفظة السلام للتوعية في مجال نوع الجنس وحقوق الإنسان وحماية الأطفال، ولتعزيز قدرتهم للتعرف

(٢٧) أعرب مجلس الأمن بموجب القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) عن قلقه إزاء التأثير المدمر المحتمل لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على صحة أفراد عمليات حفظ السلام.

وأدى الرئيس (اليونان) ببيان باسم المجلس^(٣٣). وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أعاد تأكيد التزامه بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). وأشار أيضا إلى إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١؛

وسلم بأن الرجال والنساء الذين يعملون في القوات النظامية يشكلون عناصر حيوية في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ورجب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل مجابهة انتشار المرض؛

وسلم المجلس أيضا بأن الأفراد العاملين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يمكن أن يقدموا مساهمات هامة في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وسلم المجلس كذلك بأنه قد تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، وإن كانت لا تزال هناك تحديات كثيرة. ويعرب المجلس عن استعداده لزيادة تعزيز ودعم تنفيذ هذا القرار.

ورحب المجلس بقيام إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز بتنظيم جلسات إحاطة منتظمة؛ وأكد مجلس الأمن مجددا اعترامه الإسهام، في حدود اختصاصه، في العمل على بلوغ الأهداف ذات الصلة الواردة في الإعلان الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة والعشرون تنفيذا لأعمال المجلس، ولا سيما في إطار متابعته للقرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠).

(٣٣) S/PRST/2005/33.

المتأثرة، وأعربوا عن دعمهم لمبادرات وتوصيات إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بشأن تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). ودعا متكلمون إلى جملة أمور منها التزام دولي شامل، ودعوا إلى مزيد من التعاون بين الإدارة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك، وأيدوا زيادة توسيع نطاق أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الأفراد المرتدين للبزة النظامية بصفة عامة.

وعلق عدد من المتكلمين على دور مجلس الأمن. وقال ممثل الجزائر إنه ينبغي صياغة جهد شامل وموحد وله حدود زمنية على أن تتولى ذلك وتقوم به الجمعية العامة، وبسبب ولاية المجلس فإن الإجراءات التي يتخذها محدودة، ومن ثم يجب أن تدمج الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن إدماجا كاملا في هذا العمل المنسق^(٣٠). وأقر ممثل الاتحاد الروسي من ناحية أخرى بأهمية التصدي لمسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجلس الأمن في سياق عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وذلك بالنظر إلى إلحاح هذه المشكلة وتعقيدها بدرجة غير عادية^(٣١).

وأكد ممثل المملكة المتحدة على أن الاجتماع وإن كان يركز على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في القوات العسكرية وغيرها من القوات النظامية، فهناك صلات لا يمكن تجاهلها بين مسائل التصدي للإيدز في حالات الصراع وما بعد الصراع وفي حالات الطوارئ الإنسانية؛ والإيدز والصراع ونوع الجنس؛ والإيدز والدول الضعيفة^(٣٢).

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٣١) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحات ٢٣-٢٥.

جيم - صون السلام والأمن الدوليين: دور مجلس الأمن في دعم إصلاح قطاع الأمن

الإجراءات الأولية

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٦٣٢ المعقودة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧

أدرج مجلس الأمن، في جلسته ٥٦٣٢ المعقودة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧^(٣٤)، في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة تضمنت ورقة مفاهيمية من أجل المناقشة المفتوحة بشأن دور مجلس الأمن في دعم إصلاح قطاع الأمن^(٣٥).

ووفقا للورقة، فرغم أن الأمم المتحدة تشارك في طائفة واسعة من أنشطة قطاع إصلاح الأمن، فلا يوجد نهج شامل ومتناسك ومنسق. ويتمثل الهدف من المناقشة المفتوحة في إتاحة الفرصة لأعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة بشكل عام لإبداء آرائهم واقتراح توصيات بشأن دور المجلس في إصلاح قطاع الأمن. فبتحديد الهدف الأسمى باعتباره ضمان أن تقوم مؤسسات الأمن بدورها المرسوم لها، بشكل يتسم بالكفاءة والفعالية، أكدت الورقة أن إصلاح قطاع الأمن يجب أن يضمن الملكية الوطنية؛ وأن يعتمد نهجا شموليا تشارك فيه الأجزاء غير العسكرية لقطاع

(٣٤) للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة انظر الفصل السادس، الجزء الثاني، القسم باء، الحالة ١١ (ج)، فيما يتعلق بالعلاقات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والفصل الثاني عشر، الجزء الأول، القسم دال، الحالة ٩، فيما يتعلق بالمادة ٢ (٧) من الميثاق؛ والفصل الثاني عشر، الجزء الثالث، القسم ألف، فيما يتعلق بالفصل الثامن من الميثاق.

(٣٥) S/2007/72.

الأمن والقطاعات غير التابعة للدولة؛ وأن يكون متصلا اتصالا وثيقا بالسياق الذي يتم فيه وأن يحظى بالتزام طويل الأجل لإيجاد توازن بين البناء المؤسسي وتوفير الموارد اللازمة للبرامج واستدامتها، والتتابع الزمني، وحسن التوقيت والمرونة. وفي حين أن الأمم المتحدة، بما لها من ولاية وشرعية وخبرة وحضور فعلي، لها دور حاسم في إصلاح قطاع الأمن، إلا أن الأمر يتطلب فهما مشتركا وإطارا شاملا للسياسات. وتمثل الأولويات العاجلة التي تواجه الأمم المتحدة في التوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن مفهوم إصلاح قطاع الأمن؛ وتحديد توزيع مناسب للأدوار والمسؤوليات عن إصلاح قطاع الأمن بين مختلف كيانات الأمم المتحدة؛ وتسجيل الدروس المستفادة والمعايير وأفضل الممارسات وإقامة آليات للتنسيق في داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الجهات الفاعلة في البلدان الشريكة.

وادلى بيانات جميع أعضاء المجلس^(٣٦) وممثلو الأرجنتين، وأستراليا، وأفغانستان، وألمانيا (باسم الاتحاد الأوروبي)^(٣٧)، وأوروغواي، وجمهورية كوريا، والسودان، وسويسرا، وغواتيمالا، وكندا، وكوبا (باسم حركة عدم الانحياز)، ومصر، والنرويج، وهندوراس، وهولندا، واليابان. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطات من الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام.

(٣٦) مثل الصين مساعد وزير خارجيتها، ومثل إيطاليا وكيل وزير خارجيتها، ومثل قطر مساعد وزير خارجيتها للمتابعة ورئيس الفريق العامل المعني بمسائل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومثل بلجيكا المبعوث الخاص لوزير خارجيتها.

(٣٧) أيدت البيان ألبانيا، وأيسلندا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، وكرواتيا.